المجلد (01)/ العـــدد(02)
جوان 2020/ ص(24-37)

حدود فاعلية المجتمع المدني كآلية لترسيخ ثقافة المواطنة والسلم الاجتماعي بالجزائر

Limits of civil society effectiveness as a solidifying mechanism Culture of citizenship and social peace in Algeria

نصير خلفة [1]

تاريخ الاستقبال: 20 /01/ 2020 تاريخ القبول: 01 /05/ 2020 تاريخ النشر: 20 / 06 /2020

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مسألة حدود فاعلية المجتمع المدني في الجزائر ودورها في ترسيخ قيم الديمقراطية بصفة عامة وقيم المواطنة والسلم الاجتماعي بصفة خاصة، ويتم التركيز بصفة مباشرة على انعكاسات التحولات الدولية الحاصلة وخاصة التقدم والتطور الحاصل في وسائل تكنولوجيات المعلومات والاتصال والبث في العصر الحالي، والتي أدت إلى حدوث تغيرات في المسؤوليات والأدوار وحتى الوظائف لهذه المؤسسات، وكذا تغير مجموعة من المفاهيم السياسية والثقافية ولعل أبرزها مفاهيم الديمقراطية، كما كان لها اثر على حدوث نوع من الانفتاح غير المسبوق الذي يؤدي في مجال الفكر والمعرفة إلى خلل في الإيديولوجيات والثقافات.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني؛ المواطنة؛ السلم الاجتماعي؛ التحولات الدولية؛

Abstract:

This study seeks to shed light on the issue of the limits of the effectiveness of civil society in Algeria and its role in consolidating the values of democracy in general and the values of citizenship and social peace in particular, and focus directly on the implications of international transformations taking place, especially the progress and development taking place in the means of information and communication technologies and broadcasting in the current era And that led to changes in the responsibilities, roles and even functions of these institutions, as well as changing a set of political and cultural concepts, perhaps the most prominent of which are concepts of democracy, and it also had an impact on the occurrence of an unprecedented kind of openness that leads in the field of thought and knowledge to a defect in ideologies and cultures..

key words: Civil society; Citizenship; The social ladder; International transformations;

[1] أستاذ محاضر "أ"، جامعة ابن خلدون- تيارت(الجزائر)، nasir.khalfa@univ-tiaret.dz

مقدّمة:

لقد كان للتحولات العالمية المعاصرة بداية من الرابع الأخير من القرن العشرين حدوث تغيرات في المسؤوليات والأدوار وحتى الوظائف، وكذا تغير مجموعة من المفاهيم السياسية والثقافية ولعل أبرزها مفاهيم الديمقراطية، المجتمع المدني، المواطنة...الخ، فقد كان لتقدم والتطور الحاصل في وسائل تكنولوجيات المعلومات والاتصال والبث في العصر الحالي اثر على حدوث نوع من الانفتاح غير المسبوق الذي يؤدي في مجال الفكر والمعرفة إلى خلل في الإيديولوجيات والثقافات.

ضمن هذه التطورات الحاصلة في السياق الدولي والمعرفي والاجتماعي، برز مصطلح المجتمع المدني كحقل خصب للدراسة تتفاعل فيه الإرادات الإنسانية والمجتمعية لتقديم بدائل وخدمات في وقت أصبحت فيه الدولة الوطنية بحاجة إلى قطاع ثالث يعزز أداءها، هذا القطاع – أي المجتمع المدني – تزايد تداوله خلال العقود الأخيرة ليكمل مهام القطاع العام والقطاع الخاص ويدفع وتيرة التنمية المحلية والوطنية[1].

فقد حظي المجتمع المدني بأهمية كبيرة في الأوساط والنقاشات الأكاديمية باعتباره ضمانا أساسيا لاستمرار **و تماسك** الديمقراطية **و** ترقية ممارستها **نظرا للوظائف** التي يؤديها في **ممارسة الضغوط و بلورة قواعد عامة مساعدة للحكومة** في **خدمة المواطنين و تحقيق المصلحة العامة** في مختلف الميادين الاقتصادية **و** الاجتماعية **و** السياسية ، كما يلتزم في وجوده **و نشاطه** بقيم **و** معايير الاحترام **و** التراضي **و التسامح و المشاركة** والإدارة السلمية **للتنوع و الاختلاف، و** هي **نفس** القيم **و** المعايير التي **تقوم** عليها الديمقراطية، كصيغة لإدارة الصراع في **المجتمع الطبقي بوسائل** سلمية، **و باعتبارها** أسلوب **حياة يشمل** كافة مجالات **المجتمع**.

و تعتبر مؤسسات **المجتمع** المدني الإطار الأمثل **و المدرسة** الأولية **للتمكين** لهذه القيم **و المهارات عند المواطنين، و** لما كانت هذه القيم هي **جوهر الثقافة** الديمقراطية، **و المهارات** هي أساس الخبرة **اللازمة** للممارسة الديمقراطية في **المجتمع** فإن إسهام **مؤسسات المجتمع** المدني في ترسيخها **لدى المواطن و لدى المجتمع يمثل** جانبا **هاما من** دوره في **بناء** الديمقراطية.

في هذا السياق، تعتبر المواطنة احد هذه القيم الديمقراطية، فالمواطنة **فكرًا و ممارسة** أو **مفهومًا و واقعًا** علمياً **لا تجد** بنيتها **المناسبة** إلا في **رحاب المجتمع** المدني **و** مؤسساته التي تُمثل **"القوى "** الفاعلة فيه كالجمعيات، **و** النقابات، وعليه فان هذا المجتمع الذي يقوم بتفعيل قيم المواطنة يُنظر إليه بأنه المجتمع الأكثر انسجاماً مع التطبيق الفعلي للديمقراطية من خلال المنظمات العاملة في هذا المجال، لقد برزت في الآونة الأخيرة منظمات المجتمع المدني كجزء مهم في البنيان الاجتماعي، لكن دورها وفعاليتها غائبة أو مغيبة، وهذا ما اثر على ترقية المواطنة، والجزائر عانت من هذه الظاهرة، وعلى هذا الأساس ستعالج هذه المداخلة قضايا مساهمة فعاليات المجتمع المدني ودورها في ترقية حس المواطنة في الجزائر، وتحليل أهم المعوقات التي تحول دون تحقيقها، وعليه يُمكن حصر الإشكالية من خلال محاولة الإجابة على التساؤل التالي:

---

[1] بوجنية قوي،"دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد"،مداخلة في الملتقى الوطني حول:التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، جامعة حسين بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم القانونية والإدارة، يومي 16-17ديسمبر2008، ص1.

- **إلى أي مدى تُساهم فعاليات المجتمع المدني في الجزائر على ترقية ثقافة المواطنة والسلم الاجتماعي في ظل التحولات السياسية الراهنة؟**

تندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي من خلالها نحاول الإجابة على الإشكالية وهي:

1ـ ما المقصود بالمجتمع المدني وما علاقته بمفهوم المواطنة ؟

2ـ فيما تتجلى أهم الوظائف والأدوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني؟

3ـ ما واقع المواطنة في الجزائر وما هي آليات تطويرها؟ وما هي أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق دور المجتمع المدني في تفعيلها؟

إجابة عن التساؤلات السابقة يمكن طرح الفرضيتين التاليتين:

- كلما كان هناك إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية من طرف مؤسسات المجتمع المدني أدى ذلك إلى إرساء قيم المواطنة والانتماء في المجتمع الجزائري .
- كلما كان هناك غياب في التعدد الفكري والسياسي و تقيد لحرية إقامة تنظيمات المجتمع المدني على ارض الواقع أدى ذلك إلى إعاقة ترقية مبادئ المواطنة والانتماء لدى المواطن الجزائري.

تنبع أهمية دراسة هذا الموضوع في رصد و تحليل مفهوم " المجتمع المدني " في الجزائر؛ كمؤشر مهم في عملية التحول الديمقراطي الناجح وعلاقته بالمواطنة، وعلية و لاختبار الفرضيات السابقة والإجابة على الإشكالية الرئيسية يستدعي ذلك اختيار المنهج الملائم لدراسة الظاهرة المراد تحليلها، فالمنهج يكشف الظاهرة بأبعادها الواقعية وخصائصها، ويتابع تطوراتها، وعلى هذا الأساس تم توظيف المنهج التاريخي كمنهج ملائم للدراسة وذلك من منطلق تتبع مسار تطور منظمات المجتمع المدني في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، كما تم توظيف مناهج أخرى ومن بينها المنهج المقارن الذي يقوم على معرفة كيف؟ ولماذا؟ تحدث الظواهر، من خلال مقارنتها مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه والاختلاف بغرض الوصول إلى العوامل المسببة لظاهرة، وبالتالي تم الاستعانة بهذا المنهج لمقارنة تطور مفهوم المواطنة في الديمقراطيات الغربية والعربية.

بغرض دراسة هذا الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور في المحور الأول تم التطرق إلى أهم المقاربات النظرية والمعرفية في دراسة المجتمع المدني والمواطنة، وفي المحور الثاني تم التطرق إلى واقع تجسيد المواطنة في المجتمع الجزائري ودور فعاليات المجتمع المدني فيها من خلال المؤشرات والتمثيلات القانونية للمجتمع المدني، وفي المحور الثالث تم تقديم مجموعة من الآليات الكفيلة بتطويرها واهم المعوقات التي تحول دون تحقيق المواطنة.

المحور الأول:الأطر النظرية والمعرفية لمفهومي المجتمع المدني والمواطنة

من الأهمية بمكان أن يقوم الباحث في البداية بتحديد الأطر النظرية والمفاهيمية التي ترتكز عليها هذه الدراسة، بغرض شرحها وتفسيرها وتحديد إطارها العام بما يتلائم واستعمالاتها.

أولا:مفهوم المجتمع المدني..إشكالية تعدد المفهوم

مرَ مفهوم المجتمع المدني بمراحل كثيرة تكاد تختلف في نتائجها الحالية عن بدايات هذا المفهوم، ومن ثم فإنه من الصعب الوصول إلى صياغة تعريف واضح محدد ومتفق عليه حول مفهوم المجتمع المدني، الأمر الذي يجعلنا نتساءل

عن المقصود بالمجتمع المدني، وهل هناك مجتمع مدني، ومجتمع غير مدني؟ وما هي المعايير التي تفصل بين المجتمعين المدني وغير المدني ؟

1.تعريف المجتمع المدني: المتتبع لمفهوم المجتمع المدني وتطوره يجد أنه فكرة غامضة ويتخللها الالتباس في كثير من الأحيان، إذ أن هناك تعريفات كثيرة ومختلفة منها[1]:

- ✓ المجتمع المدني:هو ذلك المجتمع الذي يعامل أفراده بعضهم البعض باللطف والاحترام .
- ✓ المجتمع المدني:هو الذي تنتشر فيه الجماعات المتطوعة التي تجوب البلاد شرقاً وغرباً لتقديم المساعدات بأشكالها المختلفة.
- ✓ وهناك من يعرفه بأنه:المجتمع الذي تكثر فيه المنظمات غير الحكومية.
- ✓ وهناك من يضع المجتمع المدني في مقابل المجتمع السياسي.

وهناك من يُشير به إلى الطبيعة المدنية التي تميز الدولة عن المجتمع، ومن مسؤولياتها تنظيم الفاعلين الاجتماعيين من خلال قنوات مؤسسية أهلية تعمل على تمكين الأفراد من المشاركة في الحقل العام وتميز ممارسته بالمرونة والدينامية والعمل التطوعي .

إذا يمكن القول أن المجتمع المدني يشتمل على المؤسسات التطوعية التي تعبر عن إرادة الناس ومصالحهم، ولعل أهمها النقابات العمالية والهيئات المهنية الحرة، والأحزاب والتيارات السياسية، والمؤسسات التربوية من الحضانة إلى الجامعة، والجمعيات الإنمائية، وجمعيات حقوق الإنسان.

2. مقومات ومكونات المجتمع المدني

يدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني أي تيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة **تبعًا للغرض العام** أو المهنة أو العمل الطوعي، ولا تستند فيه العضوية على عوامل الوراثة وروابط الدم و الولاءات الأولية مثل الأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة وبالتالي فإن أهم مكونات المجتمع المدني[2]:

- النقابات المهنية
- النقابات العمالية
- الحركات الاجتماعية
- الجمعيات التعاونية
- الجمعيات الأهلية

---

[1] هنية مفتاح القماطي،"المجتمع المدني والمجتمع الجماهيري بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون"، مداخلة في الندوة الدولية حول :إشكالية السلطة بين التسلط والتحرر كل السلطة للشعب. ص3.

[2] **عبد الغفار شكر،** "اثر السلطوية على المجتمع المدني في الوطن العربي"،**ندوة مؤتمر** الثقافة العربية والمتغيرات الدولية، عمان 1999، ص ص5.6 .

- نوادي هيئات التدريس بالجامعات
- النوادي الرياضية والاجتماعية ومراكز الشباب والاتحادات الطلابية
- الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال
- المنظمات غير الحكومية المسجلة كشركات مدنية كمراكز حقوق الإنسان ومنظمات الدفاع ومراكز البحوث والدراسات
- الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر.

وهناك من يضيف إلى هذه المنظمات هيئات تقليدية كالطرق الصوفية والأوقاف التي كانت بمثابة أساس المجتمع المدني في المجتمعات العربية منذ مئات السنين وقبل ظهور هذه المنظمات الحديثة.

والمجتمع المدني مجموعة من المقومات الأساسية وهي:

- ✓ الفعل الإرادي الحر أو الطوعي.
- ✓ التواجد في شكل منظمات.
- ✓ قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين.
- ✓ عدم السعي للوصول إلى السلطة.

3- وظائف المجتمع المدني

المجتمع المدني من وجهة نظر الطبقات المحكومة هو ساحة للصراع تستطيع من خلاله أن ترسى أساس هيمنة مضادة تمكنها من توسيع نطاق تأثيرها في المجتمع والدفع في اتجاه توسيع الهامش المتاح لها للحركة والتأثير وبلورة آليات ديمقراطية تسمح بتسوية المنازعات سلمياً وتعمق عملية التطور الديمقراطي للمجتمع وفى هذا الإطار تبلورت خمس وظائف تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق هذا الدور هي[1]

أ- **وظيفة تجميع المصالح:** حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها وتمكنهم من التحرك لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية .

ب- **وظيفة حسم وحل الصراعات:** حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل كافة النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية.

ت- **زيادة الثروة وتحسين الأوضاع:** بمعنى القدرة على توفير إمكانية ممارسة نشاط يؤدى إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل المشروعات التي تنفذها الجمعيات التعاونية الإنتاجية والنشاط الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة والمدرة للدخل التي تقوم بها الجمعيات الأهلية.

ث- **إفراز القيادات الجديدة:** حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة مخزناً لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدراً متجدداً لإمداد المجتمع بها. فهي تجتذب المواطنين إلى عضويتها وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من

[1] عبد الغفار شكر،مرجع سابق،ص ص6-8.

خلال النشاط الجماعي وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية من خلال المسئوليات التي توكلها لهم وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسئولية.

ج- **إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية:** من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ترسى في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي، مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية .

كما أن دور منظمات المجتمع المدني يتعدد ويتنوع في مختلف المجالات، ويمكن حصر مجموعة من الأدوار في العناصر التالية[1]:

- حماية حقوق المواطنين، وتسهيل اتصال الأفراد بالحياة العامة، ومن هذا المنظور فإن المجتمع المدني يعتبر الوجه السياسي للمجتمع.
- تشكل قناة لمشاركة المواطنين في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية ، وتنظمهم في جماعات قوية تستطيع التأثير في السياسات العامة ، وإيجاد مداخل للموارد العامة ، خاصة الفقراء ، هذا فضلا عن دوره في عمليات المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد.
- إن الشبكات المدنية (Civil Network) تساعد على تبديد العقبات أمام الفعل الجماعي بمأسسته (Institutionalising) التفاعل الاجتماعي ، محاربة الانتهازية ، تشجيع الثقة ، تسهيل التعاملات السياسية والاقتصادية.
- توفير الفرص والخدمات للمواطنين ، وتنمية قدراتهم وتحسين مستويات معيشتهم وذلك بـ : مراقبة البيئة ، حضر الممنوعات ، تنمية الموارد البشرية ، المساعدة على الاتصال برجال الأعمال ... الخ
- المساعدة على تدفق المعلومات (Flow of informations) .

ثانيا:مفهوم المواطنة

1. **تعريف المواطنة:** المواطنة في اللغة مشتقة من وطن، وهو بحسب كتاب لسان العرب لابن منظور "الوطن هو المنزل الذي يقيم فيه، وهو موطن الإنسان ومحله...و وطن بالمكان و أوطن أقام، و أوطنه اتخذه **وطنا، والموطن**...ويسمى به المشهد من مشاهد الحرب وجمعه موطن، وفي التنزيل العزيز" لقد نصركم الله في مواطن كثيرة..." **والمواطن**:الذي نشأ في وطن ما أو أقام فيه و أوطن الأرض:ووطنتها واستوطنتها، أي اتخذتها وطنا، وتوطين النفس على الشيء كالتمهيد[2].

---

[1] بوحنية قوي، مرجع سابق، ص7.

[2] حنان مراد و حنان مالكي،"اثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجزائر(دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة محمد خيضر بسكرة)"دراسة استكشافية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص بالملتقى الدولي الأول حول الهوية الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري. ، ص ص 242-243.

أما من الناحية الاصطلاحية تشير دائرة المعارف البريطانية إلى مفهوم المواطنة يعني علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون الدولة، وبما تتضمن تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة[1]، **وهناك من عرف** المواطنة بأنها الصلة أو الرابطة القانونية بين الفرد والدولة التي يقيم فيها بشكل ثابت، وتحدد هذه العلاقة عادة حقوق الفرد في الدولة وواجباته تجاهها، وهي بهذا المعنى وضع قانوني للفرد في الدولة تترتب عليه حقوق يتمتع بها الفرد كمواطن، وواجبات يتحملها تجاه الدولة[2].

ويقصد بها أيضاً انتساب الفرد إلى وطن، له فيه ما لأي شخص آخر من الحقوق التي يكفلها الدستور، وعليه ما على أي شخص آخر من الواجبات التي يفرضها الدستور، ويقصد بها أيضاً رابطة قانونية وسياسية **بين** الشخص والدولة تترتب عليها حقوق والتزامات[3].

2. أبعاد المواطنة:

هناك مجموعة من الأبعاد التي يعكسها مفهوم المواطنة **فالبعد السياسي** للمواطنة يتجلى في مدى إحساس الفرد بانتمائه إلى الوطن كجسم سياسي يتمثل في مؤسسات الدولة والأحزاب و النقابات والجمعيات، وأفكار حول الشأن العام والمجال العمومي والأفكار التي تتبلور لدى الفرد حول هذا الجسم ومدى سعي الفرد للتأثير فيه عن طريق الولاء أو المعارضة للنظام أو الخوف منه والابتعاد عنه أو الثورة عليه.

ويهتم **البعد الثقافي** بما يوفره الوطن من إحساس بالانتماء إلى جماعة تمثل في الهوية وتتجسد هذه الهوية المشتركة فيما يجمع الفرد مع غيره من ممارسات الحياة اليومية من عادات الأكل واللباس والموسيقى وطقوس الأعياد والحفلات، كما أنها تتجسد في الرموز المشتركة لما يمثل الهوية الوطنية أو الهويات الجماعية المتعايشة في ظل الوطن الواحد.

ولابد هنا للإشارة إلى نقطة غاية الأهمية:هناك أبعاد ثقافية للمواطنة، لعل أهمها على الإطلاق الدفع بحجة الخصوصية الثقافية للهروب من تطبيق القواعد العالمية لحقوق الإنسان، كما تفعل ذلك بعض الدول ذات النظم السياسية الشمولية أو التسلطية، غير أن هذا لا يمنع أن المجتمعات المعاصرة لها خصوصيتها الثقافية التي تتعارض أحيانا مع بعض القواعد التي يطلق عليها أحيانا تعسفا قواعد عالمية، وهذا قد يؤدي في التطبيق إلى أن تكون معاني ودلالات المواطنة تختلف من بلد لآخر.

3. شروط المواطنة:

ساعد تطور المواطنة على بروز العديد من الشروط التي تُعد أساساً لاكتمالها في المجتمع، ومن هذه الشروط[4]:

أ- اكتمال نمو الدولة، ويُعد ذلك بعداً من أهم أبعاد نمو المواطنة، ويستند نمو الدولة بامتلاكها الثقافة التي ترتكز على المشاركة السياسية والمساواة أمام القانون، والفهم الصحيح للدولة.

---

[1] **قدري فضل نسبه**،" منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليل، 2013،ص35.

[2] المكان نفسه.

[3] المكان نفسه

[4] **المرجع نفسه، ص ص**39 -40.

ب-ارتباط مفهوم المواطنة بوجود الدولة الديمقراطية، والتي تتيح المجال للحريات وكما أنها تكرس حقوق المواطنين، فالديمقراطية تعد الحاضنة الأولى للمواطنة على اعتبار أن الشعب هو مصدر السلطات في الدولة، والمساواة بصرف النظر عن الدين أو العرق أو المذهب أو الجنس لذلك الدولة الاستبدادية لا تغذي المجال لنمو المواطنة، وان فعالية المواطنة تحدد من خلال مدى الوعي المستند إلى إمكانية الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة، بحيث تكون هذه المعلومات قاعدة القدرة على تحمل المسؤولية والمشاركة.

ت-يتحدد هذا الشرط من خلال مدى تمتع المواطنين بالحقوق السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك من خلال عقد اجتماعي بين الشعب في المجتمع والسلطة السياسية، ومن الضروري تلازم الحقوق والواجبات القانونية والسياسية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أساس توزيع الفرص والمساواة بين كافة المواطنين.

ث-تُعد التنشئة الاجتماعية والثقافية إحدى شروط وجود المواطنة، حيث تقوم مؤسسات المجتمع المختلفة في بلورة الفرد القادر على فهم المواطنة من خلال نظام تربوي وثقافي متكامل.

ثالثا:علاقة المجتمع المدني بالمواطنة

إن المجتمع المدني الفعال والناجح هو ذلك المجتمع الذي يعكس مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، والتي لا مجال للاختيار في عضويتها، وهذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف.

لقد أصبح للمجتمعات المدنية الحديثة دور كبير بما تقدمه من أنشطة تخدم تعزيز العديد من المفاهيم ومن أهمها مفهوم المواطنة، حيث يشكل مبدأ المواطنة البنية الأساسية للنسج الاجتماعي المتكامل بغض النظر عن اختلاف المواطنين وتنوع انتماؤهم القومية أو الدينية أو العرقية، فالدولة القائمة على أساس مبدأ المواطنة كنظام تعاون قائم بين المواطنين يكون الضمانة للحفاظ على حقوق وحريات المواطنين، وهو الوسيلة للحفاظ على التسيج الاجتماعي[1]، كما إن المجتمع المدني الفعال ولتحقيق وترقية حس المواطنة يتطلب[2]:

1. قدرات كافية لتنفيذ أعماله .
2. توفر بيئة مساعدة تتضمن الإطار التنظيمي والتشريعي الذي يضمن حقوق الجمعيات، والحوافز لتدعيم وتسهيل الطرق التي تؤدي إلى زيادة المشاركة في صنع السياسات العامة وتنفيذها .

من خلال ما سبق يمكن القول أن **العلاقة بين " المجتمع المدني "و " المواطنة "هي علاقة تداخل و ترابط، فالمواطنة في معناها العميق تمس المجتمع ونظامه وتتعلق بالقوى الاجتماعية الفاعلة فيه.**

المحور الثاني: حدود فاعلية المجتمع المدني في الجزائر كآلية لتحقيق المواطنة

من خلال هذا المحور سوف نسلط الضوء على دور منظمات المجتمع المدني الجزائرية في تعزيز مفهوم المواطنة من خلال استعراض البرامج والأنشطة والفعاليات التي تقوم بها هذه المنظمات، والأثر الناجم عنها على الفرد

[1] قدري فضل تسبه، مرجع سابق، ص ص 12-13.
[2] بوحنية قوي، مرجع سابق، ص7.

والمجتمع،إضافة إلى تفسير أهم المعيقات التي تعرقل عمل منظمات المجتمع المدني سواءا كانت خارجية ونابعة أو داخلية ومؤسساتية.

أولا: المؤشرات والتمثيلات القانونية الخاصة بترقية حس المواطنة والسلم الاجتماعي

عرفت ترقية المواطنة في القوانين الجزائرية، تغيرات وإصلاحات في السنوات الأخيرة لتقترب من تجسيد روح الاتفاقيات والإعلانات الدولية ذات الصلة بالمواطنة التي صادقت عليها الجزائر، فان الدراسات والتقارير ذات الصلة تسجل تحقيق مكاسب وتطورات واضحة يعترف بها الجميع، مع عدم نفي وجود بعض التحفظات التي لا تزال تحيط ببعض النصوص القانونية، خاصة تلك التي تترك حيزا واسعا للتقدير والتأويل عند تجسيدها واقعيا، وعن التأسيس الدستوري والقانوني للمواطنة بشكل عام.

من الناحيتين الدستورية والقانونية لا تطرح المواطنة مشكلات كبيرة في الجزائر، خاصة مع التطورات التشريعية والدستورية التي حصلت في السنوات الأخيرة، فالدستور الجزائري المتأثر بشكل كبير بالدستور الفرسي، يعتبر من الدساتير الرائدة عربياً في مجال التأسيس الدستوري لقيم المواطنة ومبادئها، وكذلك القوانين النابعة عنه.

وفي هذا السياق يُقر الدستور الجزائري صراحة الطبيعة الجمهورية والديمقراطية للنظام السياسي، ومبدأ المساواة بين المواطنين دون تمييز، كما اقر صراحة غالبية حقوق وحريات المواطنة وخصص لها أبواب منفصلة، وحارب كل الممارسات التي تتنافى وقيم ومبادئ وحريات المواطنة، كما يمكن للمرأة ويشجع ويحرص عل الوصول بها إلى المواطنة الكاملة على غرار الرجال بشكل واقعي ومميز.

المحور الثالث:وسائل تدعيم المجتمع المدني في تحقيق المواطنة واهم المعيقات في ذلك

إن النظام السياسي الديمقراطي يمكن أن يساعد بشكل حقيقي بتكوين مؤسسات المجتمع المدني، والعكس هو الصحيح ، إذ انه في ظل فقدان الحريةوثقافة المواطنة وبالتالي تقييد النشاط الخاص يكون عاملا عكسيا فيتقلص مؤسسات المجتمع المدني، حيث لا يمكن للأفراد إقامة مؤسساتهم الخاصة من تنظيمات سياسية أو نقابية أو ثقافية.

أولا: المجتمع المدني ودوره في إشاعة الثقافة الديمقراطية

1- الإطار القانوني – السياسي

بعد الاستقلال فرض نظام الحكم الأحادية على هذه الحركات، حيث تم منع أي نشاط مجتمعي خارج سيطرة الحزب الواحد وورد ذلك في القوانين، حيث يجعل مرسوم مارس 1964 كل نشاط جمعوي تحت وصاية الإدارة من حيث التأسيس والنشاط، ثم جاء الأمر رقم 79-71 في 12 مارس 1971 والمعدل بالأمر رقم 21-72 في جوان 1972، الذي يسمح بتأسيس الجمعيات بشرط الحصول على الاعتماد من السلطات المحلية ومن وزارة الداخلية ومن الوزارة المختصة، وبذلك لم يسمح إلا بنشأة الجمعيات ذات الطابع الثقافي والرياضي والفني[1].

[1] ويفي خيرة، دور المجتمع المدني في تفعيل التحول الديمقراطي في الجزائر، ورقة مقدمة في:الملتقى الوطني الثالث:المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية، الجزائر: 08/07 ديسمبر 2011.ص264.

في هذا السياق تُعتبر أحداث أكتوبر 1988 مظهراً من مظاهر الصدام السياسي وكنقطة تحول هامة، متخذة شكل تحركات مطلبية اجتماعي، اقتصادية بالأساس، و من خلالها تم فتح الباب أمام التحولات الديمقراطية في الجزائر، و تم الإعلان عن تغييرات جذرية سياسياً و اقتصادياً، تجسدت عمليا بدستور23 فيفري 1989 "وثيقة" عقد اجتماعي" تُنظم و تُؤطر ممارسة التعددية السياسية، و تفتح المجال أمام مختلف الفعاليات و قوى المجتمع المدني للتهيكل و التنظيم و العمل بكل حرية في إطار المبادئ الديمقراطية التي تم تبنيها كقاعدة للعمل و الممارسة

و نظراً للازمة السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر أدخلت بعض التعديلات على الممارسة السياسية، وهذا بعد صدور دستور 1996، والذي تدعم بالقانون العضوي للأحزاب السياسية في 6 مارس 1997 بموجب الأمر 97-09 والذي وضع شروط للاعتراف بالأحزاب السياسية.

ب- الإطار الثقافي

يمكن القول ابتداءاً أن نشأة تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر ترجع بشكل واضح إلى ثمانينيات القرن العشرين، حيث عرف مفهوم المجتمع المدني شيوعاً كبيراً مع نهاية الثمانينيات وسنوات التسعينيات، وعملية التحول الديمقراطي التي أخذت بها الجزائر، باعتبارها لم تكن بعيدة عن التطورات الاقتصادية والسياسية، التي شهدها ويشهده العالم فيما يتعلق بالتوجه نحو الانفتاح السياسي .

لكن ذلك لا يعني أنه لم تظهر مثل هذه التنظيمات في الجزائر قبيل هذه الفترة، حيث شكل المجتمع المدني بالنسبة للجزائريين تاريخياً، الإطار الذي يُمكنهم من التعبير عن هويتهم وثقافتهم وطموحاتهم، خلال فترة الاستعمار الفرسي، في إطار القانون الفرسي المعروف بقانون1901، ولقد تطورت هذه النشاطات مع الحركة الوطنية في الجزائر، حيث أصبحت مرادفة للنضال من أجل الحصول على الحقوق والحرية وتمكنت بذلك من الوصول إلى الكفاح المسلح ثم تحقيق الاستقلال.

إذا يمكن القول أن هناك قصور واضح في الجزائر لدور العديد من مؤسسات المجتمع المدني الثقافية والتعليمية في تشكيل ودعم وتنمية الوعي بالصورة التي تقتضيها غايات المجتمع، مستوعبة ما يحدث على ارض الواقع من أحداث وما ينفث من أفكار، ساعية إلى تأكيد استمرارية الاحتفاظ بالجذور وتنمية الإحساس بالهوية والانتماء لدى الشباب الجزائري[1].

ج- الإطار الاقتصادي – الاجتماعي

يمكن التسليم بأن المواطنة مفهوم يتسع ويتغلغل في آن واحد في كل ممارسات الأفراد وبنية تفكيرهم المنتجة لمعيار العلاقة بين الفرد والمجتمع، وما يحيط به من إطار ثقافي قانوني يؤطر آليات مشاركة المواطن في الشأن العام والحفاظ على المصلحة الوطنية العامة، فان آليات تنمية وتعزيز مبدأ المواطنة بمختلف أبعادها وتعدد مستويات ممارستها تصبح قضية مجتمع بأكمله تتداخل فيها المسؤوليات وتتشابك لتصبح مهمة وطنية يحكمها الانسجام وينظمها سياق التناغم[2].

ثانيا:وسائل واليات تحقيق ثقافة المواطنة

[1] حنان مراد و حنان مالكي ، مرجع سابق، ص553.
[2] المرجع نفسه، ص554.

لا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية في أي مجتمع ما لم تصبح منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل، باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية في المجتمع بما تضمه من نقابات وتعاونيات وجمعيات وروابط ومنظمات نسائية وشبابية.. الخ، حيث توفر هذه المؤسسات في حياتها الداخلية فرصة كبيرة لتربية ملايين المواطنين ديمقراطياً، وتدريبهم عملياً لاكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر بما تتيحه لعضويتها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية ويتجلى ذلك من خلال[1]:

- المشاركة التطوعية في العمل العام.
- ممارسة نشاط جماعي في إطار حقوق وواجبات محددة للعضوية.
- التعبير عن الرأي والاستماع إلى الرأي الآخر والمشاركة في اتخاذ القرار.
- المشاركة في الانتخابات لاختيار قيادات المؤسسة أو الجمعية وقبول نتائج الانتخابات سواء كانت موافقة لرأي العضو من عدمه.
- المشاركة في تحديد أهداف النشاط وأولوياته والرقابة على الأداء وتقييمه.

و يمكن القول انه عندما تتوفر لأوسع دائرة من المواطنين إمكانية المشاركة الفعالة من خلال منظمات المجتمع المدني، وعندما تتوفر لهذه المنظمات حياة داخلية ديمقراطية تمكن الأعضاء من القيام بهذه الأدوار في نشاط هذه المنظمات وحياتها الداخلية، هنا تنشأ إمكانية حقيقية لقيام مجتمع مدني ديمقراطي يكون بمثابة البنية التحتية لنظام ديمقراطي فاعل في المجتمع كله، وبذلك تصبح الديمقراطية بناءاً من أسفل يشمل الشعب كله تربية وتدريباً وممارسة في مختلف ميادين الحياة اليومية، ويصبح الشعب عندها طرفاً أساسياً في معادلة الحكم، وتكون الديمقراطية السياسية محصلة هذا كله، وبذلك يتأكد مفهوم الديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع[2].

إن وجود منظمات المجتمع المدني في الجزائر و التي تقوم بدورها بالشكل المطلوب، تساهم في بلورة الفرد المدرك لمفهوم المواطنة والفاعل داخل مجتمعه، وتعزز من حضوره ومشاركته في تطوير المجتمع، ويتجلى **دورها من** خلال مجموعة من الفعاليات والأنشطة والبرامج، وتقوم بدور مهم أيضا في بلورة الثقافة المدنية، وذلك وفق مجموعة من الآليات وهي[3]:

1. زيادة وعي الفرد ورصيده الوطني والثقافي عن وطنه وقيمه المجتمعية.
2. تنمية الإحساس بالمسؤولية.
3. تعزيز قيم التطوع.
4. تفعيل التعددية: **لا يمكن** أبدا تصور الديمقراطية **بدون وجود** مجتمع مدني قائم على التعددية.
5. تفعيل **الاتصال: فالعلاقة بين** عملية الاتصال والعملية السياسية بما فيها مؤسسات المجتمع المدني هي **علاقة** جدلية تبادلية التأثير.

---

[1] عبد الغفار شكر، مرجع سابق،ص ص8-9.
[2] المرجع نفسه،ص ص8-9.
[3] قدري نسيبه، مرجع سابق، ص80.

6. ضمان حقوق الإنسان: ضمان الحقوق والحريات الأساسية.
7. تفعيل دور النخبة السياسية:تساهم في صنع القرار على المستوى الوطني، أو يساهموا في تعريف القيم والأعراف السياسية ، ولديهم القدرة المباشرة بالتأثير على مجرى الحياة السياسية.

ثالثا:عوائق تحول دون مساهمة المجتمع المدني في ترقية حس المواطنة

المواطنة بشكل عام تُعبر عن الرابطة والصلة التي تربط الفرد بالدولة، وتتحدد هذه العلاقة على أساس مجموعة من الحقوق التي يمتلكها الفرد مقابل مجموعة من المسؤوليات التي تقع على عاتقه كمواطن، ونتيجة لذلك تتكون مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الطرفين، وكما أنها التعبير عن مدى انتماء وولاء الفرد إلى الأرض التي يعيش فيها، ويكون الضابط والمحدد لهذه العلاقات مبدأ العدل والمساواة بين كافة المواطنين وفق ما ينص عليه قانون الدولة[1]لكن في غياب هذه الرابطة خاصة إذا ارتبطت بمنظمات المجتمع المدني فهنا لا تتحقق هذه الغاية، وعلى هذا الأساس يمكن اختصار أهم هذه العوائق فيما يلي:

أولا :العوائق القانونية (القيود في القوانين والتشريعات).

ثانيا:العوائق السياسية : (غياب التعدد الفكري والسياسي ،تقيد حرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية وغير السياسية ،عدم احترام مبدأ تداول السلطة ، الرقابة السياسية).

ثالثا :العوائق الثقافية -الاجتماعية. (البنية الثقافية السائدة، الأزمة الثقافية، الاختلال القيمي).

خاتمة

لقد كشفت التحليلات الواردة في نهاية هذه الورقة البحثية بان النظام السياسي الديمقراطي يمكن أن يساعد بشكل حقيقي بتكوين مؤسسات المجتمع المدني، والعكس هو الصحيح، إذ انه في ظل فقدان الحرية وبالتالي تقييد النشاط الخاص يكون عاملا عكسيا فيتقلص دور مؤسسات المجتمع المدني، حيث لا يمكن للأفراد إقامة مؤسساتهم الخاصة من تنظيمات سياسية أو نقابية أو ثقافية.. الخ.

وعلى هذا الأساس فان الدولة والمجتمع المدني دائرتان توجد بينهما منطقة التقاء وتداخل قائمة على أساس مستويات الديمقراطية المتوفرة، فعندما تكون مساحة التداخل ضيقة، فإن ذلك يعني أن الحكومة لا تتدخل في شؤون المجتمع المدني أما الحالات التي تتسم باتساع التداخل بينهما فإنها تعبر عن المجتمعات غير الديمقراطية التي تتوسع فيها الدولة على حساب الحريات والحقوق، كما هو حال أغلب الدول النامية و التي تمر بمرحلة انتقالية إلى الديمقراطية، حيث يسود نظام التعددية المقيدة وليست المطلقة.

وعلى الرغم من الأهمية التي يمثلها المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر و ترسيخ الديمقراطية و تعزيز المشاركة السياسية و تيسيرها للجماهير ما يحقق الاستقرار السياسي، فقد تأكد محدودية دوره في ذلك، و يرجع ذلك إلى أسباب عديدة منها ما يتعلق بطبيعة منظمات المجتمع المدني نفسها، و أسباب تتعلق بطبيعة السلطة السياسية، و أسباب تتعلق بمقومات الديمقراطية في الواقع وترتيبا عليه ، يمكن تلخيص مجموعة من النقاط كما يلي:

[1] فدري نسبه، مرجع سابق، ص 79.

1. إن المجتمع المدني في الجزائر يضم مجموعة مؤسسات لم تتصف بالمرونة اللازمة لتتمكن من أداء دورها كفاعل في عملية التنمية والتغيير السياسي، فهي تتميز ب" الجمود المؤسسي"؛ أي إنحلال الأطر التنظيمية القائمة وقلة تمايزها وتنوعها، وبالتالي فهي أقل مرونة في مواجهة مشاكل التحديث وأزمات ، ولم يعد بإمكانها أداء أدوارها في التعبير - كما يجب - عن المصالح والأغراض المنوطة بها ، وصياغة سياسات تتفق مع هذه الأغراض.
2. إفتقاد الكثير من منظمات المجتمع المدني إلى الديمقراطية الداخلية وثقافة المواطنة، سواء على صعيد شغل المناصب والوظائف أو على صعيد إتخاذ القرارات، ما يفسح المجال للانشقاقات و الصراعات الداخلية، كما أن معظمها يعاني من غياب الديمقراطية في إدارة العلاقات فيما بينه ، الأمر الذي أثر سلبا في إمكانية التنسيق فيما بينها للقيام بأعمال و أنشطة مشتركة لتعزيز قدرتها على التعامل مع السلطة و التأثير في القرارات السياسية.
3. لا وجود للمواطنة بدون مجتمع مدني فعال، ذلك أن هذا الأخير هو أداة تحقيق الديمقراطية والعكس صحيح أيضا، فإن تحقق المواطنة والتي هي جزء من الديمقراطية يؤدي إلى بناء مجتمع مدني قوي، وباختصار فإن كل من المواطنة والمجتمع المدني يعتبر سببا ونتيجة، والصلة بينهما هي صلة متبادلة التأثير والتأثر، وتعد قوة المجتمع المدني شرطا لتحقيق المواطنة و تعزيزها و الدفاع عنها كقيمة كبرى ، كما تعد شرطا ضروريا لنجاح التنمية .

قائمة المصادر والمراجع:

أولا:باللغة العربية

أ-الكتب:

ب-المجلات والدوريات

1. حنان مراد و حنان مالكي،"اثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجزائر(دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة محمد خيضر بسكرة)"دراسة استكشافية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص بالملتقى الدولي الأول حول الهوية الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري.

ج- الأطروحات الرسائل الجامعية

2. قدري فضل نسبه،" منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليل، 2013.

د-الندوات والملتقيات والمؤتمرات

1. بوجنية قوي،"دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد"،مداخلة في الملتقى الوطني حول:التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، جامعة حسين بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم القانونية والإدارة، يومي 16-17ديسمبر 2008.
2. هنية مفتاح القماطي،"المجتمع المدني والمجتمع الجماهيري بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون"، مداخلة في الندوة الدولية حول :إشكالية السلطة بين التسلط والتحرر كل السلطة للشعب.
3. عبد الغفار شكر،" اثر السلطوية على المجتمع المدني في الوطن العربي"، ندوة مؤتمر الثقافة العربية والمتغيرات الدولية-عمان 1999.
4. ويفي خيرة، دور المجتمع المدني في تفعيل التحول الديمقراطي في الجزائر، ورقة مقدمة في:الملتقى الوطني الثالث:المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية، الجزائر: 07/08 ديسمبر 2011.